رفع مستوى معيشة الفلاح

للدكتور أحمد حسين مدير إدارة الفلاح

هدف النشاط الاقتصادى :

الهدف النهائى لكافة أوجه النشاط الاقتصادى هو توفير أقصى ما يمكن من الرفاهية للمجموع كله. فأى نشاط تغفل فيه حقوق ومصلحة المجموع او يترتب عليه إضرار بتلك المصالح يعتبر مختل الأساس مهما أدى الى زيادة فى الإنتاج أو تكديس للثروات فى أيدى القائمين به .

الفلاح والارض :

ولم تخرج الزراعة عن أن تكون نشاطا إنسانيا يقوم على جهد الفلاح فى استغلال الأرض ولا يجوز أن ينقلب فيه الإنسان الى أداة تستغل فى خدمة الأرض فيصير حكمه حكم الماشية والجماد من الآلات. خاضعا لظلم بين فى التوزيع لا يصيب من الدخل الزراعى إلا الفتات .

مكانة الزراعة :

ولم تزل الزراعة — وستستمر الى أجل غير قصير — أهم الصناعات فى العالم فهى التى توفر أهم احتياجات الإنسان وهما الغذاء والكساء وغيرهما من لوازم الحياة ، وذلك بجانب تغذيتها لكثير من الصناعات الأخرى بالمواد الخام .

المشتغلون بالزراعة :

ويشتغل بالزراعة ثلثا سكان العالم وتزيد النسبة عن ذلك لدينا فى مصر .
فهل يجوز والزراع هم الذين ينتجون الغذاء والكساء وهم الكثرة الكبرى من السكان أن تبقى غالبيتهم عاجزة عن الاحتفاظ لنفسها بما يلزم للقيام بأودها ؟

مستوى معيشة الفلاحين :

وهل يجوز أن تبقى الغالبية العظمى من السكان فى مصر وهى التى تمثل المستوى الحقيقى للأمة فى حالتها القائمة تقاسم الماشية تلك المساكن الحقيرة الخالية من كافة وسائل المعيشة والصحة . أن تستمر محرومة من الغذاء اللازم بل حتى من الماء الصالح . ينقصها الكساء والغطاء، مفتقرة الى وسائل العناية الصحية المجدية غارقة فى جهل يحجب كل شعاع من نور. واقعة تحت ظلم اقتصادى يهدم الشعور بالإنسانية والحرية والكرامة ؟

ثروة الامة فى أبنائها :

أليست ثروة الأمة ممثلة أولا وقبل كل شىء فى أبنائها وفى قدرتهم على العمل والإنتاج سواء من ناحية الكم او النوع ؟.. وهل يغنى خصب الموارد شيئا اذا ما تدهور الشعب صحيا

وعقليا وأدبيا ؟. كلا فهناك شعوب متأخرة فقيرة تعيش فى أشتى بقاع الأرض كبعض المناطق الاستوائية. وهناك بلاد فقيرة الموارد الطبيعية برزت الى مقدمة الصفوف كسويسرا واليابان ولم يوصلها الى ما وصلت اليه إلا تقدم الشعب ونشاطه وقدرته .

كلنا نربط آمالنا على تقدم الإنتاج الزراعى والنهوض بالصناعة . أليس الفلاحون هم الذين سيقوم على أكتافهم هذا النشاط ؟ أيمكننا أن ننتظر منهم ذلك الجهد وحالتهم تتدهور عاما بعد عام من جراء حالة المرض والحرمان والجهل والذل التى سبق أن أشرنا اليها بإيجاز إذا أصبحت من الحقائق المسلم بها من الجميع .

إنتاج الفلاح المصرى :

أذكر هنا على سبيل المثال أن الإحصاءات قد أثبتت أن ما ينتجه العامل الزراعى فى أمريكا يزيد عن سبعة امثال ما ينتجه زميله فى مصر وأن ما ينتجه العامل الزراعى الانجليزى يزيد عن خمسة أمثال إنتاج العامل الزراعى المصرى .

فعلاج حالة الفلاحين المصريين علاجا جديا جريئا هو أول ما يجب أن تعنى به الدولة ، ولا يجوز أن يشغلها عنه شاغل . فلا قيمة لزيادة الثروة ما دامت أغلبية السكان تزداد فقرا نتيجة لسوء توزيع الدخل. ولا قيمة للدستور ما دامت تلك الأغلبية محرومة من الحق الأول وهو الحق فى الحياة الانسانية . ولا قيمة حتى للاستقلال ما بقيت تلك الأغلبية مستعبدة اقتصاديا .

وما من زاوية ننظر منها إلى حال الفلاح إلا وتلزمنا بأن نكرس كافة الجهود لها .

مسئولية الدولة :

فمن الناحية الاجتماعية ، لم يعد لنظريات الفردية والحرية الاقتصادية قيمة يعتد بها فى أى مجتمع راق وبخاصة فيما يتصل باستغلال مجهود الإنسان ، وقد حلت محلها نظريات أخرى تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية وتغليب ورعاية صالح المجموع ، وأصبح واجب الدولة الأول ضمان العمل المنتج لكل قادر من أبنائها ، وضمان حصوله على المسكن الصالح والغذاء الصحى والملبس الراقى وغير ذلك من مستلزمات الحياة. ذلك بجانب ما يجب على الدولة توفيره لكل فرد من وسائل الوقاية الصحية والعلاج وفرصة التعليم .

وسنغض النظر الآن عن التأمين الاجتماعى وواجب المجتمع فى رعاية المريض والكهل والمتبطل والأرملة واليتيم . . فهذه المسائل وإن أصبحت من الأوليات المسلم بها إلا أنها تعد بالنسبة لنا ترف لا يتيسر التفكير فيه الآن .

وعلى ذلك فالدولة التى تترك ثلاثة أرباع سكانها يعانون العوز والمرض والجهل والذل تعتبر متخلية عن واجبها الأول ، خصوصا ونحن نتمتع ولله الحمد بالحياة النيابية حيث تختار الحكومة من الشعب تعيش لخدمة الشعب .

قدرة الفلاح فى الانتاج والاستهلاك :

ومن الناحية الاقتصادية ، سبق أن بينا أنه من المستحيل النهوض بالإنتاج الزراعى أو الصناعى ما لم تنهض أولا بمن سيقومون بالعمل المطلوب فى الحقول والمصانع ، والذين سيحدد مستواهم الجسمى والعقلى مدى ومستوى الإنتاج .

هذا كما أن ضآلة دخل الغالبية العظمى من السكان يهبط بقدرتهم الشرائية فيحرم الإنتاج الصناعى والإنتاج الزراعى (الخاص المربح) من سوق التوزيع المحلية التى لا يمكن أن يقوم بدون وجودها . كما تستمر قيمة مصر فى المعاملات الدولية ثانوية بسبب عجزها عن التوسع فى التبادل لضعف قدرتها على التوسع فى الإنتاج أو فى استهلاك المصنوعات الأجنبية التى يتعذر صنعها محليا .

الاعتبارات السياسية :

ومن الناحية السياسية ، فإن المصرى ليحز فيه الألم كلما رأى الأجانب من مختلف الجنسيات وقد تضخم عددهم بسبب القوات التى أقامت وتقيم بمصر إبان الحرب يعجبون كيف يعيش فلاحونا ويشفقون من إهمالهم وانحطاط مستوى معيشتهم ، وهؤلاء هم سواد الشعب الأعظم .

إننا نطالب بحقوقنا كشعب راق محترم متقدم ، وهل أهناك شك أننا يوم نحقق لغالبية الشعب الخدمة الحقة ونرتفع بهم الى المستوى الآدمى اللائق الكريم سيزداد حقنا وضوحا ومطالبتنا قوة وايمانا ، كما يزداد من نطالبهم استعدادا للسماع والاقتناع والتسليم بأحقية مطالبنا ؟.

قدرتنا على التجنيد :

كما أننا يوم نسعى لتكوين جيش قوى كامل سوف تحد حالة الفلاح من قدرتنا على التجنيد ، وتثبت إحصاءات ادارة القرعة أن عدد الصالحين للخدمة لا يتجاوز ٤ عدد المتقدمين ، حتى هذا الثلث ليس سليما وإنما أغلبه قابل للعلاج والشفاء .

مصلحة المنتجين :

ومن الناحية الفردية ، من الواضح أن انتاج الفلاح السليم الجسم المستنير لا بد وأن يتجاوز انتاج الجائع المريض المتأخر . فلن يضار الملاك الزراعيون اذا ما ارتفع أجر العامل بل على العكس سيستفيدون لأن زيادة الانتاج ستتجاوز الزيادة فى الأجر . وقد جربت الجامعة الأمريكية فى مزرعة لها بجوار الأهرام توفير العناية الضرورية المتواضعة لبعض الفلاحين فارتفع انتاج الاثنين فيهم إلى ما يوازى أنتاج خمسة من الفلاحين العاديين .

وسيعود ارتفاع القدرة الشرائية للفلاحين برخاء تام يفيد منه كافة المنتجين .

الاتجاهات الاشتراكية :

وبجانب ذلك لانستطيع أن نتجاهل أن هناك اتجاها عالميا اشتراكيا معتدلا فى بعض البلاد متطرفا فى الأخرى متدرجا حينا انقلابيا حينا آخر. ينمو هذا الاتجاه "الاشتراكى" من وقت طويل وقد ضاعفت الحرب من سرعة نموه . والمنتظر أن يزيد انتهاء الحرب هذا الاتجاه قوة وشيوعا .

ومما يؤسف له أن الكثير ما لا يقدر قوة مثل هذا التطور العالمى أو يوهم نفسه أننا مستطيعون أن نرد أمواجه عن أبوابنا . مع أن عقرب الساعة لا يقف ولن يغير دورته مجاملة لنا .

ونحن فى الوقت نفسه نصم آذاننا عن النداءات العالمية ، فاهم الحريات الأربعة التى نادى ميثاق الاطلنطى بضرورة تحقيقها هى التحرر من العوز .

كما لا نعنى بملاحظة التطور الفكرى الذى يساعد عليه التوسع فى التعليم العام " رغم اعوجاجه" . وثورة المتعلمين وانصاف المتعلمين المتبطلين المنتشرين فى أنحاء البلاد على المجتمع . وتغافل الاذاعة فى كل أنحاء المدن والقرى والدعايات الأجنبية المختلفة والدعايات المحلية المتنوعة التى أطهرت الانتخابات الأخيرة بعض صورها .

وفى النهاية يأتى العامل الأهم وهو الجوع والعرى المستمر الذى ضاعفت الحرب من مرارته بما جره من غلاء وصعوبة فى الحصول على مواد التموين الأساسية .

وأكثر ما يرجع جمودنا الى أننا فى الواقع لا نمثل شعبا واحدا بل شعبين مختلفين فى معيشتهما وتعليمهما وكل مقاييسهما . وأقصد الفئة القليلة التى وسع الله فى رزقها ونموذجها ، وعامة الشعب المعدمة المعلوبة على أمرها وغلبتها وهم الفلاحون .

فبينما نرى الدولة لاتستطيع أن تتوانى فى توفير المياه والوسائل اللازمة لرش طرق الأحياء المتازة بالمدن يوميا نجدها لم تعن ولو بعض تلك العناية بتوفير مياه الشرب لثلاثة أرباع السكان .

والفئة الأولى تملك الأرض والمصانع والمتاجر وتحتل أكبر وظائف الدولة وتجلس فى البرلمان بمجلسيه بفضل أصوات هؤلاء الجياع المستعبدين اقتصاديا .

ومشكلة الفلاح لن تحلها بعض الإجراءات الثانوية التى لاتتعداها براعمنا ، بل هى تحتاج إلى مواجهة العلة من أساسها والقضاء عليها بجرأة وحزم والإقدام على أعمال بعيدة الأثر والمدى تصحح الوضع .

وللأسف لم تفكر بعد حكومة من حكوماتنا فى الاضطلاع بهذا العمل الجسيم الذى وإن أغضب البعض فى ظاهره أو بدايته سيحقق مع الوقت الخير والسلام للجميع .

التطور فى انجلترا :

وأمامنا أكثر الأمم محافظة وهى انجلترا فقدضربت المثل فى الحكمة وبعدالنظر فاختارت طريق التطور السلمى مع التيار تفاديا لانقلاب خطير مفاجئ . لقد ارتفعت ضريبة الدخل على الإيراد " بعد حد معين" الى ٩٧½٪ من قيمة هذا الدخل .

وقد قطعت بريطانيا أشواطا بعيدة فى دراسة برامج ما بعد الحرب من سياسة للمساكن أو للتغذية أو للتعليم أو للنهوض بالقرى أو لضمان العمل للجميع أو لغير ذلك مما يؤدى إلى خدمة الشعب وبخاصة طبقاته العاملة الضعيفة .

وأهم ظاهرة لهذا التطور الحكيم هو مشروع " بيفردج" الجرئ للتأمين الاجتماعى الذى طالعتنا به بريطانيا فى العام الماضى والذى يؤمن كل شخص فى انجلترا ضد المرض والشيخوخة والبطالة ويرتب إعانات فى حالة الوفاة وللأرامل والأيتام ، وكذا للحوامل او للعائلات عن الولد الثانى ومن يليه . وغير ذلك من التفاصيل التى كانت محل عناية كبيرة من الباحثين لدينا فى مصر .

ولا أقصد أن نحاول نقل مثل تلك المشاريع إلينا إذ لا طاقة لنا بها . وكل مانتمناه أن نتخذ بلا توان كافة الإجراءات مهما كانت جريئة لنضمن للفلاح أولى مطالب الحياة، وهى السكن الصالح والغذاء الكافى والكساء اللازم والعناية الصحية وفرصة التعليم الملائم . كل ذلك فى حدود الاعتدال والتواضع .

مستوى معيشة الفلاح ، الزيادة فى السكان :

وسنتناول فيما يلى العوامل التى تحدد مستوى معيشة الفلاح كل على حدة :

دخل الفلاح — إذا ما بحثنا فى أسباب العلل التى يعانيها الفلاح وجدنا أولها الفقر . ويرجع هذا الفقر إلى تزايد السكان السريع دون أن تقابله زيادة فى الموارد . ويبلغ متوسط زيادة السكان فى مصر حوالى ١٠٪ كل عشرة سنوات .

ولما كانت الأرض الزراعية فى مصر هى العماد الأول للشعب إذ يعيش عليها ما يزيد على ¾ السكان . ولو لاحظنا أن مساحة الأرض الزراعية فى مصر منذ ١٠٠ سنة تقريبا أى فى سنة ١٨٤٠ كانت ٣,٨٥٦,٠٠٠ فدان، أن عدد السكان فى سنة ١٨٤٥ كان ٤,٤٧٦,٤٤٠ نسمة، وأن مساحة الأرض المنزرعة الآن تبلغ حوالى ٥,٨٠٠,٠٠٠ فدان، وأن عدد السكان يبلغ حوالى ١٨,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، لتبين لنا أن عدد السكان قد قفز فى مدة قرن واحد إلى ٤ أمثال ما كان عليه فى حين لم تتسع الأرض الزراعية إلا بمقدار النصف فى نفس المدة . ومما يؤسف له أن هذا الاختلال فى التوازن بين الفلاحين والأرض مستمر متصل .

ضيق الأرض :

على هذا الأساس يقابل كل فرد من الفلاحين حوالى ¼ فدان من الأرض، وهى مساحة لا يمكن أن توفر العمل المتصل أو تنتج الدخل الكافى حتى ولو كانت الارض موزعة بالتساوى ومملوكة للجميع .

ويقابل كل فرد من الفلاحين الأمريكيين من الأرض عشرين مثلا لما يقابل الفلاح المصرى . وعلى ذلك فلم يضار الإنتاج الزراعى من قلة عدد الفلاحين ، بل على العكس من ذلك ، لما قامت الحكومة الأمريكية أخيرا بدراسة عدد من تجندهم من الزراعيين مع عدم الإضرار بالإنتاج أو ببرنامج التوسع فيه — وفقا لمقتضيات الحرب ، أثبت البحث الذى قامت به وزارة الزراعة الأمريكية أن هناك تضخما فى العمال الزراعيين ، وأنه يمكن تجنيد الكثير منهم — دون أن يتأثر الإنتاج أو يتوقف برنامج التوسع المرسوم .

فلا مندوحة لنا إذا أردنا رفع مستوى معيشة الفلاحين ، أن نمتص الزائد منهم عن حاجة الأرض وقدرتها ، ونفتح لهم أبواب العمل المنتج فى الميادين الأخرى التى تنمى الثروة القومية .

إصلاح الاراضى البور :

وأول ما يتجه إليه الفكر هو تنفيذ المشروعات اللازمة لاستصلاح الأرض البور القابلة للزراعة والمقدرة مساحتها بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ فدان أو مايزيد عن ربع المساحة المنزرعة حاليا .

استغلال الموارد الطبيعية :

ويلى ذلك العناية باستغلال مواردنا الطبيعية الأخرى ، وفى مقدمتها الثروة المعدنية والثروة المائية والقوى الممكن توليدها من مساقط المياه . وأمامنا ميدان فسيح فى تحسين وسائل الاستغلال الزراعى وتكثيفه .

الهجرة :

كما يتجه الفكر إلى السعى لفتح أبواب الهجرة والتشجيع عليها ، وربما كانت السودان والحبشة والعراق أقرب ما يمكن النجاح فيه .

أهمية التحول الصناعى :

ومع عدم الانتقاص من أهمية المشروعات سالفة الذكر ، نرى أنها لن تستطيع وحدها استيعاب العدد الزائد من السكان الريفيين .

وسيظل التحول الصناعى ذو الباب الأول والأهم لفتح باب العمل أمام المصريين ، ولزيادة الثروة القومية ، وقد دارت مناقشات كثيرة حول واجب الحكومة فى حماية الصناعة المصرية الناشئة ، إذ بدونها لن يتيسر رفع مستوى المعيشة ، كما ابديت مخاوف من أن الاتجاهات العالمية تميل نحو حرية التجارة والتخفيف من العوائق الجمركية .

فقر البلاد الزراعية :

وقد تبينت بعض الدول الصناعية ، وبخاصة الاستعمارى منها التى كانت تتجه نحو إبقاء البلاد الزراعية المتأخرة على حالها لتستمر موردا للمواد الخام وسوقا للمنتجات المصنوعة — أن هذه السياسة لم تكن سليمة اقتصاديا ، لان تلك البلاد ينتهى أمرها إلى درجة من الفقر يقضى على قيمتها كسوق .

ضعف مقدرة الفلاح الشرائية

وما الذى يستطيع الفلاح المصرى الذى كان يتقاضى قبل الحرب ثلاثة قروش يوميا شراءه من المنتجات المصنوعة مصرية كانت أم أجنبية ؟ أتتجاوز قدرته جلبابا أو جلبابين من أرخص الأنواع فى العام ؟

اهن هناك شك فى أنه لو تحول نصف العمال الزراعيين أو ثلثاهم إلى الصناعة لارتفعت أجورهم كما ترتفع أجور الثلث الذى سيبقى فى الأرض ارتفاعا يمكنهم أن يكونوا جميعا مستهلكين محترمين لمنتجات البلاد أو المنتجات الخارجية الصعبة ؟

وما الذى يضير تلك البلاد الصناعية لو تنازلت عن صنع الأقمشة الرخيصة والجلود والزجاج الرخيص وغير ذلك من الصناعات البسيطة إلى صناعات الآلات والأدوات الدقيقة والكيائيات وغير ذلك مما ان تستطيع تلك البلاد الزراعية أن تزاحم فيه وذلك ما دامت ستبيع من تلك الأصناف أضعاف مجموع ما كانت تبيعه من قبل ؟

مؤتمر هوتسبرنج :

وقد كان موضوع احتفاظ السكان الريفيين محل دراسة لجنة خاصة فى مؤتمر الأغذية والزراعة الذى عقد فى هوتسبرنج بالولايات المتحدة فى العام الماضى، وقد وتبين لمؤتمر أن الكثير من البلاد الزراعية تشكو من ازدحام السكان الزراعيين الذى يؤدى الى الإضرار بالزراعة نفسها ، و إلى انخفاض مستوى المعيشة فتبقى تلك المناطق المكتظة سوقا ضيقة لتوزيع المنتجات زراعية كانت أو صناعية ، محلية كانت أو خارجية .

تشجيع الصناعة فى البلاد الزراعية المزدحمة :

وقد تضمنت توصية المؤتمر الثانية والعشرين أنه يتعين على البلاد التى يزيد فيها عدد السكان الزراعيين بالقياس إلى مواردها الزراعية أن تنهض بصناعات ملائمة للجهة، و بالأخص بتجهيز وحفظ المنتجات الزراعية، وكذا بتصناعة الآلات والمخصبات والمعدات اللازمة للزراعة، كما يجب تشجيع تصدير المواد المجهزة بدلا من المنتجات الخام . كما أوصى المؤتمر بضرورة مساعدة تلك البلاد فى الحصول على رأس المال اللازم للنهوض بوسائل الصناعة والنقل وتشجيع تصدير منتجاتها المصنوعة وذلك بجانب مساعدتها فى الحصول على الآلات والمعدد والفنيين اللازمين .

برنامجنا الصناعى :

وعلى هذا فمهمتنا الأولى هى وضع برنامج سليم للتوسع الصناعى الذى تتوافر له شروط النجاح الاقتصادية . وأن نقدم لهذا النوع من الصناعات ما تحتاجه من إرشاد فنى وعون مالى وحماية . ولن نستطيع أن نطمع فى الإبقاء على كل الصناعات التى نشأت فى ظروف

الحرب، فعليا أن نبحث حالة كل منها لمعاونة القادر على البقاء والتنازل عن تلك التي لا يبرر قيامها إلا الحرب . وذلك تمشيا مع الاتجاه العالمي ، ورحمة بالمستهلكين الذين يقع عليهم عبء الحماية .

توزيع الملكية الزراعية

وهناك موضوع ثالث إلا أنه على جانب عظيم من الخطورة والأهمية، وأقصد به موضوع الملكية الزراعية، فالأرض الزراعية لدينا بجانب ضيقها مسيئة التوزيع، فوفقا لإحصاء سنة ١٩٣٨

يملك	١,٧١٧,٠٠٠	شخص فدنا فأقل	بمتوسط ٤١٫ فدانا .
«	٥٦٨,٠٠٠	« فدانا الى خمسة	بمتوسط ٢,٠٥ « .
«	٨٦,٠٠٠	« خمسة أفدنة الى عشرة	بمتوسط ٦,٦ « .
«	٣٩,٠٠٠	« عشرة أفدنة الى عشرين	« ١٣,٣٣ « .
«	١٣,٠٠٠	« عشرين فدانا الى ثلاثين	« ٢٣,٦٦ « .
«	٩,٥٠٠	« ثلاثين فدانا الى خمسين	« ٣٧,٨ « .
«	١٢,٦٠٠	« أكثر من خمسين فدانا	« ١٧٥,٧ « .

ومعنى ذلك أن ١ مليون مالك أو ثلثي الملاك يملك كل منهم أقل من فدان بمتوسط عشرة قراريط، وهي ملكية تكاد تكون شكلية لا توفر العمل المستمر للعائلة كما لا تدر دخلا يذكر بجانب أنها تعتبر وحدة اقتصادية منحطة الكفاءة لضآلتها وصعوبة استغلالها .

ذلك في الوقت الذي يملك فيه ١٢,٠٠٠ أي حوالي ٠,٥ ٪ من عدد الملاك ٤٤٪ أي ما يقرب من نصف المساحة المزروعة .

حق تملك الأرض :

والأرض تختلف عن بقية السلع في أنها هبة من الطبيعة ثابتة الموقع محددة المساحة، وهي التي تنتج قوت الانسان مما يجعل لمالكيها مركز احتكار خطير جعل الكثير حتى المحافظين يطالبون بمنع تملك الأفراد للأرض . وعلى كل فقد نفذ لدينا تلك السياسة المغفور له محمد علي باشا ولم تتطور مصر نحو حق تملك الأرض الا في النصف الثاني من القرن الماضي .

المزارع الصغيرة :

على أنا لو تركنا هذا الاتجاه جانبا لوجدنا أن التفكير الاقتصادي والاجتماعي الأكثر محافظة يرى أن الزراعة (طريقة في الحياة mode of living) تكون الأرض أهم مقوماتها، وأن أحق الناس بتملك الأرض هم الزراع الذين يعيشون عليها ويفلحونها بأنفسهم، ونجد لذلك أن أكثر أنواع المزارع تمتعا بالتأييد والتشجيع العام هي تلك التي تناسب العائلة في حجمها والتي يفلحها ملاكها بأيديهم (family size, owner operated farms) .

نشر الملكيات الصغيرة :

وعلى ذلك نقترح العمل على الإكثار من هـذا النوع من المزارع على حساب المزارع الكبرى والمزارع القزمية غير الاقتصادية وذلك دون المساس بأية حقوق قائمة .

وقد اتخذت دول مختلفة إجراءات منوعة للوصول الى هذا الهدف، ونرى الأخذ بها نشرا للملكيات الصغيرة وتزهيدا للأغنياء فى التوسع فى شراء الأرض فيتجهون بأموالهم نحو الصناعة فتقوى وتنشـأ مصرية قومية كما تضع تلك الاجراءات حدا لتفتت الملكيات . وأهم تلك الحلول التى نوصى بها هى :

١ — وضع ضريبـة تصاعدية على الأطيان بحيث يصبح التملك فوق حد معين كمائة فدان مثلا — غير مجد .

٢ — رفع فئـات الضريبة التصاعدية على التركات وتحصيلها عينـا فى حالة الملكيات الكبيرة .

٣ — فى الجهـات التى يحتكر الملكية فيها شخص أو أكثر من كبار الملاك ولا يمتـلك الفلاحون شيئا تنزع ملكية عشر الزمام مقابل دفع الثمن، وذلك لبيعه لصغار الزراع بتقسيط يسير .

٤ — ضم الملكيات المفتتة بتقدير قيمة أرض القرية ثم اعادة تقسيمها بحيث يخصص كل مالك بقطعة موحدة يسهل الوصول اليها ويتيسر ريها وصرفها بأقل تكاليف .

٥ — منع تقسم الملكية بعد حد معين وليكن فدانا واحدا ويتعين حتى فى حالة وفاة المـالك بيعه لوحده لوارث فان تعذر فلغير وارث على أن يحصل كل على حقه .

توزيع أراضى الحكومة :

ولدينا فى مصر فرصة إضافية وهى الأراضى المملوكة للحكومة المستصلحة والقابلة للاصلاح إذ يمكن توزيعها بين صغار الفلاحين بمعدل ٣ إلى ٥ أفدنة لكل عائلة ، مع توفير المسكن الصالح والخدمات العامة وفقا لبرنامج مرسوم ، فننشىء فى تلك المناطق ريفا جديدا خاليا من عيوب الريف الحالية. وقد تقدمت إدارة الفلاح بمشروع منفصل لسياسة التعمير المذكورة ورد ذكره فى خطابى العرش الأخيرين ، ونأمل أن يكتب له التنفيذ السريع .

مشروع خطاب بك :

وقد تقدم حضرة الشيخ المحترم محمد خطاب بك بمشروع قانون يحرم شراء أرض جديدة على من يملكون خمسين فدانا فأكثر . وأنا وان كنت أوافق على هـذا المشروع من حيث الاتجاه والمبدأ إلا أننى أرى أن ما سبق وأن ذكرته من إجراءات أبعد مدى وأسرع أثرا .

الجمعيات التعاونية :

وهنا لابد من الاشارة إلى الجمعيات التعاونية كخير وسيلة تساعد صغار الفلاحين فى الاستفادة بمزايا الانتاج الواسع، سواء من حيث استعمال البذور الممتازة أو أساليب الزراعة الحديثة أو الآلات الزراعية أو التصريف الكفء الذى يستند إلى تركيز وتوحيد الأصناف والمقدرة فى الأعداد والتعبئة .

وحبذا لو ضوعف المجهود الذى يبذل فى تفهيم الأهالى ماهية التعاون ومزاياه وتدريبهم على العمل التعاونى السليم .

ونرجو أن تتجه العناية أكثر إلى ما يؤدى إلى تحسين الانتاج الزراعى وقيام الصناعات المرتبطة به ، وتجهيز وتصريف الحاصلات ، وهى الميادين التى يعجز الفلاح الصغير عن السير فيها بمفرده والتى تؤثر أبلغ الأثر فى دخله .

حماية المستأجرين والعمال الزراعيين :

على أنه إلى أن تأتى سياستنا الاصلاحية بثمراتها وتزيد الثروة العامة ويرتفع دخل صغار الفلاحين. لا يجوز لنا أن نترك هذه الكثرة العظمى من المصريين دون حماية ، تعانى قسوة العرض الاجبارى لعملهم لضيق الأرض عن إستيعابهم وعدم وجود أبواب عمل — فى غير الزراعة — يتجهون نحوها .

وقد سبق أن اقترحت ادارة الفلاح وضع تشريع يحدد العلاقة بين ملاك الأراضى والمستأجرين بما يكفل العدالة فى التوزيع ويحدد الارتفاع فى قيم الإيجارات بما يتناسب وجودة الأرض والتغير فى أسعار المحاصيل .

كما اقترحت وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة يكفل سداد أقل ضرورات الحياة .

وللأسف لم يكتب لتلك الاقتراحات القبول للان إذ يخشى أن لا يستسيغ كبار الملاك تدخل الحكومة بينهم وبين رجالهم وأتباعهم — وان كنا نعتقد أن هذه الحماية واجبة وضرورة — ولم تقرر الحكومة لتلك الحماية إلا فى حالة واحدة ، وهى عند وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة فى مديريتى قنا وأسوان بعد أن كشف وباء الملاريا عن حالة الجوع المنتشرة بينهم والتى ضاعفت من عدد الضحايا .

وأملنا أن لا ننتظر كارثة قومية أخرى لتبين ضرورة منح الحماية المشروعة لطبقة صغار الفلاحين البائسة .

حالة القرية ومسكن الفلاح:

القرية ومسكن الفلاح — فكر المغفور له محمد على باشا فى اصلاح القرية المصرية وأوصله التفكير الطويل إلى استحالة هذا الاصلاح لتعدد عيوب القرية وتشابكها ، حتى لم يجد بها شيئا واحدا يستحق الابقاء، فقرر حرق القرى جميعها وانشاء قرى جديدة، ولم يمنعه عن تنفيذ

قراره هذا إلا توسط العلماء والأعيان ورجالهم بأن يستعيض عن هذا الاجراء الخطير التدرج فى الاصلاح . ومنذ ذلك العهد لم يطرأ أى تحسين على حالة القرية بل زادت حالتها سوءا لعدم التفكير فى الاصلاح وانصراف النظر عن الريف .

فالقرية المصرية الآن قذرة موحشة ، سيئة التنسيق ، ضيقة الطرقات ، حقيرة المبانى ، معدومة التهوية ، مقبضة مظلمة ، تحوطها البرك والمستنقعات . ومسكن الفلاح كهف من الطين ، كريه الرائحة يتقاسمه الانسان والحيوان دون تفرقة ، خال من المياه الصالحة أو وسائل التصريف أو الضوء والتهوية . ولا تسمح الحالة الحاضرة لمنزل الفلاح العادى بادخال دورة مياه صالحة فيه . وهى أهم وسائل الصحة والنظافة .

تكاليف انشاء قرى جديدة :

ومع تقديرنا لكثرة تكاليف انشاء قرى جديدة منظمة ، تتوفر فيها أماكن الخدمات والمصالح العامة ، وتمتد بها المساكن طبقا لتخطيط هندسى سليم ، واشتراطات صحية واجتماعية مناسبة ، فان تحقيق ذلك ضرورة أساسية لا مندوحة عنها ، حتى ولو اضطرت الدولة الى عقد قرض خاص ، ولا تعتبر تكاليف هذا التعمير مصروفا نهائيا اذ ستسترد الحكومة الجانب الأكبر منه على أقساط من أصحاب المنازل الجديدة .

نقل القرى والعزب تدريجا :

ونعتقد أن خير وسيلة لاصلاح حال القرية ومساكنها هى نزع ملكية مساحة مناسبة بجوار كل قرية تخطط لاقامة القرية الجديدة عليها . وتقسم الى أقسام تعد للبناء قسما بعد آخر ، ليتيسر استثمار بقية المساحة حين الحاجة اليها ، على أن يمنع الأهالى من اقامة مبان جديدة إلا فى تلك المنطقة طبقا لرسوم واشتراطات خاصة تكفل تناسق المبانى وسلامة وصلاحية المساكن .

وبهذا ستنتقل القرية تدريجيا إلى الوضع الجديد السليم ، وتستطيع الحكومة أن تعجل به عن طريق تيسير منح الأرض ولو بقيمة مخفضة بجانب صرف سلف ميسرة السداد للراغبين فى البناء ، ويطبق نفس النظام على العزب بشكل مصغر يتحمل الملاك فيه التكاليف .

المسكن والغذاء :

صحة الفلاح — يرتبط المستوى الصحى أوثق الارتباط بما سبق أن تحدثنا عنه من قصور دخل الفلاح عن توفير الغذاء الصحى والكساء اللازم . كما يرتبط بتوفير البيئة الصحية فى القرية والمسكن . فلن تثمر جهودنا فى القضاء على أخطر الأمراض المتوطنة ، وأقصد البلهارسيا والانكلستوما والملاريا ، ما لم تتوفر المياه الصالحة والمرحاض الصحى وتردم البرك .

المستشفيات العامة والعيادات الفردية :

وفى رأيى أن خدمة تلك الناحية الوقائية تستحق عناية تفوق العناية بالناحية العلاجية، كما أعتقد أن الحكومة لا بد لها أن تعتمد فى توفير العلاج الطبى على معاونة الأهالى أيضا، فتتولى الحكومة إنشاء المستشفيات العامة ذات التخصص فى البقع المتوسطة مع تيسير سبل نقل المرضى ، وتشجع الأهالى على تنظيم جهودهم والمساهمة فى إنشاء العيادات الفردية بطريقة شبه تعاونية إذ ثبت امكان ونجاح ذلك فى المراكز الاجتماعية التى سيأتى ذكرها وفى جمعيات الأصلاح الريفى .

التعاون الصحى :

وأذكر على سبيل المثال أن إحدى جمعيات الأصلاح الريفى التى تعتمد على تبرعات الأهالى وتحصل على اعانة متواضعة من ادارة الفلاح (٢٠٠ جنيه فى العام الماضى) امكن أن تردم كل برك القرية بأقل من ثلث التكاليف التى عرضها المقاولون على الحكومة ، كما اتفقت مع طبيب على زيارة القرية مرتين فى الأسبوع من الساعة الثالثة إلى السادسة بعد الظهر وذلك نظير مكافأة شهرية قدرها ١٢ جنيها . تجمع الجمعية من كل بيت من بيوت القرية البالغ عددها ١٥٠٠ بيت ثلاثة قروش شهريا، مقابل العلاج وصرف الدواء بالمجان.

الأمية

تعليم الفلاح — لم تزد نسبة الملمين بالقراءة والكتابة على ١٨ ٪ بعد مرور ٢٠ عاما على وجود التعليم الالزامى ، وقد كان هذا النوع من التعليم وهو الأهم الذى يشمل الجميع شكل نقد متصل .

المدارس الريفية

ويسرنا أن نسجل أن وزارة المعارف قد بدأت بنشر المدارس الريفية حتى بلغ عددها حوالى ٦٠ مدرسة .

وقد أنشئت أول مدرسة من هذا النوع منذ أربع سنوات فى قرية المنايل ، حيث تجرى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية تجربة لأصلاح القرية .

ويتبع فى المدارس الريفية نظام اليوم الكامل يقضى التلاميذ نصفه فى الفصول والنصف الآخر فى حقل المدرسة التعليمى وفى مشغلها حيث يمارسون مختلف الصناعات الريفية . وتتبع تلك المدارس طريقة المشروع معتمدة على المشروعات الزراعية والصناعية المذكورة فى التعليم، ويربط هذا النظام المدرسة بالقرية، وينشأ الاولاد أكثر ارتباطا ببيئتهم وحبا لها، كما يعدون لان يكونوا فلاحين اكثر تقدما واستعداد للتجديد .

وبكل من تلك المدارس زائرة صحية ، كما تصرف للتلاميذ وجبة غذاء مجانا يوميا .

وانا نعتقد على تلك المدارس آمالا كبارا ، ونرجو أن لا يتأخر تحويل مدارسنا الإبتدائية فى القرى جميعها إلى مدارس ريفية .

وكل ما نرجوه أن يفتح الباب أمام المتازين من تلاميذ تلك المدارس لاستكمال تعليمهم الثانوى والعالى لتستفيد البلاد من مواهب أبنائها جميعا ، وليصل المتازون من أبناء صغار الفلاحين إلى المراكز التى تمكنهم من خدمة أهلهم وقراهم .

القضاء على الأمية :

هذا كما نرجو أن نوفق فى القضاء على الأمية فى أقصر وقت ، فينير التعليم عقول وقلوب الفلاحين ، ويصبحون مواطنين محترمين ، يعرفون ما لهم وما عليهم ، إذ عندئذ فقط سوف لا يحتاجون لرأفة وتصدق المصلحين ، بل سيطالبون بحقوقهم فى الحياة وستحترم الحكومات والأحزاب هذا الصوت وتعمل على تحقيق مطالب تلك الاغلبية ، وأمامنا مثل الاحترام الذى يلقاه صوت عمال المدن كلما ارتفع .

التسلية البريئة المفيدة :

أوقات الفراغ — يجب أن نعنى بتوفير التسلية البريئة المفيدة البسيطة حتى تتحسن الحياة فى القرية ، ويخف ما يخيم عليها من ظلام وركود ممل .

الاذاعة والسينما الريفية :

وقد نجحت المراكز الاجتماعية فى توفير بعض وسائل التسلية عن طريق استماع الفلاحين للاذاعة أو المحاضرات أو تنظيم حفلات سمر يقوم بها أولاد القرية من فرقة التمثيل أو فرقة الأناشيد . كما أنشأت نواد بسيطة يمارس فيها الفلاحون بعض الالعاب الريفية بجانب تسامرهم فيها فى المساء .

وجبذا لو عنى بوضع برنامج خاص لاذاعة ريفية يفهمها الفلاحون ويستسيغونها ، كما نأمل أن تعد أفلام خاصة مفيدة للفلاحين ومسلية فى نفس الوقت تعرض عن طريق سيارات تتنقل بين القرى . وسيكون لتلك الوسائل العملية أثر يختلف عن أثر الخطب والمحاضرات الخالية الجافة .

المراكز الاجتماعية :

والآن وقد انتهينا من عرض مشروع برنامج لاصلاح حال الفلاح ورفع مستوى معيشته ، نود أن ننتقل إلى ناحية التطبيق العملى . ولما كان مشروع المراكز الاجتماعية الذى وضعته وزارة الشؤون الاجتماعية وتسير فى تنفيذه منذ ثلاث سنوات قد أثبت صلاحيته وأفضليته من حيث شمول خدماته لتحقيق خدمة الفلاح والقرية من كافة النواحى بأقل التكاليف وأبسط الوسائل ، فسنتناول هذا المشروع باختصار ، حتى يتبين أن ما نطالب به من إصلاح عملى ممكن التحقيق .

الخدمة الشاملة :

يقوم مشروع المراكز الاجتماعية على أسس ثلاثة :

١ — تناول كافة نواحى الخدمة المطلوبة اقتصادية كانت أو صحية أو ثقافية أو اجتماعية فى وقت واحد ، إذ أصبح من المسلم به أن كل تلك النواحى مرتبط بعضها ببعض . فلا ثمرة من فتح مدرسة إلزامية إذا اضطر الفقراء من آباء التلاميذ إلى تشغيلهم بدلا من إرسالهم للمدرسة أو إذا ذهب الولد جائعا إليها . كما لن يثمر العلاج الطبى إذا لم يتوفر الغذاء اللازم أو وسائل الوقاية أو إذا استمر الفلاح جاهلا بطرق توقى تكرار العدوى . وهكذا .

تعاون الأهالى :

٢ — أنه لا بد من إيقاظ الفلاح صاحب الشأن الأول وإشعاره بالحاجة للإصلاح وإقناعه بواجبه ومصلحته فى المساهمة فيه ماديا وأدبيا ، وبذا تقل التكاليف وتتضاعف الفائدة . فالحكومة ليست بمستطيعة بناء مستشفى فى كل قرية . كما أن إقبال الأهالى على ذلك المستشفى هو الذى يحدد قيمته العملية .

البساطة :

٣ — أن تكون المنشآت بسيطة وتكاليف العمل قليلة وذلك حتى لا تكون هناك طفرة وحتى يكون المشروع — متى ثبتت فائدته — قابلا للتعميم فى حدود قدرة البلاد المالية .

المبانى :

ويخدم كل مركز اجتماعى ١٠,٠٠٠ من السكان فى قرية واحدة أو فى قرى متقاربة ، وتتكون مبانيه من صالة للاجتماع والمحاضرات بها جهاز راديو ومكتبة قروية وملحق بها غرفة لاجتماع اللجان ومكتبة للاخصائى الزراعى الاجتماعى . ومن عيادة خارجية يتبعها معمل للفحص وصيدلية لصرف الدواء . ومن دار لرعاية الأم والطفل بها عنبر للوالدات وسكن للزائرة الصحية .

الموظفون :

ويقوم بالعمل فى المركز الاجتماعى ثلاث موظفين يقيمون بالقرية ويختلطون بأهاليها ويدرسون مشاكلهم ويقومون بخدمتهم . وأداتهم الوحيدة هى ما يكتسبونه من ثقة الأهالى ومحبتهم ، إذ ليست لهم أية سلطات حكومية قانونية كانت أو تنفيذية .

وكان من أهم أسس اختيار هؤلاء الموظفين توفر الاستعداد الشخصى والاجتماعى لهذا النوع من العمل ، مع مراعاة ان يكونوا على قدر الإمكان قد نشأوا فى بيئة ريفية . وهؤلاء الموظفون هم :

الاصلاح الزراعى .

١ — إخصائى زراعى اجتماعى من خريجى كلية الزراعة تلقى منهجا خاصا فى الخدمة الاجتماعية الريفية . ومهمته هى العمل على زيادة دخل الفلاحين بارشادهم و إقناعهم باستعمال أحسن التقاوى وأحدث أساليب الزراعة وطرق مقاومة الآفات ، أو المساعدة فى إدخال محاصيل جديدة مربحة كالخضر والفاكهة، أو لإكثار من زراعة الأشجار الخشبية، كما يعنى بالإنتاج الحيوانى بتحسين سلالات الدواجن والماشية .

الصناعات المنزلية :

وتتناول مهمته أيضا إدخال الصناعات الزراعية والمنزلية المناسبة للبيئة ليتمكن الفلاح من استغلال وقت فراغه بشكل مربح ، واستثمار الخامات والمخلفات المحلية .

الخدمات الاجتماعية :

كذلك يعمل الاخصائى على رفع المستوى الاجتماعى بالقرية عن طريق مراقبة النظافة، وتنظيم جمع الزكاة و إعانة الفقراء ، وفتح فصول ليلية لتعليم الكبار ، والعمل على فض المنازعات قبل أن يستفحل أمرها وغير ذلك .

اللجان :

ويعتمد الاخصائى فى تحقيق ذلك على اللجان المختلفة المختارة من أهل القرية ذوى الكفاءة والاستعداد . فتوجد بكل مركز لجنة للصحة والنظافة، وثانية للاقتصاد والزراعة وثالثة للتعليم ، ورابعة لتنظيم الاحسان، وخامسة لفض المنازعات .

كما يعنى الاخصائى عناية خاصة بأمر التعاون، فتعالج الجمعيات الضعيفة أو تنشأ جمعيات سليمة حيث لا توجد جمعيات .

البحوث الاقتصادية والاجتماعية :

وبجانب ذلك يقوم بتعمل بحث شامل لحالة القرية، وبحث اقتصادى اجتماعى لحالة كل عائلة وذلك وفقا لنماذج خاصة . وسيكون لتلك البحوث متى تمت وهى الأولى من نوعها فى مصر قيمتها للمعنيين بشئون الإصلاح الريفى .

الوقاية الصحية والعلاج :

٢ — طبيب يعمل كل الوقت وليست له عيادة خاصة، يعمل على توفير البيئة الصحية فى القرية بتوفير الوسائل اللازمة كمياه الشرب والمراحيض والتخلص من البرك . كما يعمل على توقى انتشار الأمراض بحقن الأهالى بالأمصال أو مراقبة النظافة . ويرشد الأهالى ببصرهم بطرق الوقاية . و يعالج المرضى و يصرف لهم الدواء بالمجان .

الفحص الطبي الشامل :

ويقوم الطبيب بفحص كافة الأهالى فحصا طبيا شاملا سيكون أول مصدر لإحصائيات صحية سليمة شاملة فى مصر .

رعاية الأم والطفل :

٣ — زائرة صحية حاصلة على دبلومات تمريض وتوليد وزائرة صحية من مستشفى القصر العينى . وتتلقى تدريبا خاصا فى الخدمة الاجتماعية الريفيـة . وتعنى هذه الزائرة بالحوامل والأطفال وترشد الأمهات . كما تراقب نظافة المنازل وتعلم بنات القرية التفصيل والحياكة وأشغال الأبرة والتريكو وغير ذلك مما يدر عليهن ربحا .

الثقافة النسائية :

وأهم عامل ساعد على سير هذا البرنامج الشامل بنجاح هو تعاون هؤلاء الموظفين وتبعيتهم لجهة واحدة، واشتراكهم فى تنفيذ برنامج موحد متكامل حيث أمكن تلافى اختلاف الاتجاه أو تضارب التعليمات .

تبرعات الأهالى :

وقد استجاب الأهالى لنـداء الإصلاح وتبرعوا بالأرض والمـال والمواد والعمل . وتزيد التبرعات النقدية وحدها — التى تم تحصيلها — عن ألف جنيه فى المتوسط فى كل مركز وقاربت الألفين فى أحد المراكز .

ويسير الأهالى فى البناء بهمة متعاونين تعاونهم فى بناء المساجد . وقد تمت منذ بضعة أشهر مبانى أول دار لرعاية الأم والطفل، والمنظور أن تتم خلال هـذا العام مبانى المراكز الاجتماعية الخمس الأولى رغم ما سببته الحرب من صعوبات فى الحصـول على الخامات أو ارتفاع باهظ فى أسعارها. وقد تبرع الأهالى بأماكن مؤقتة لبدء العمل وسكن الموظفين إلى أن تتم المبانى النهائية .

انخفاض التكاليف :

وتنخفض تكاليف تلك المبانى إلى حوالى ثلث تكاليف المبـانى التى تقيمها الحكومة لمثل هذا الغرض . يضاف إلى ذلك أن الأهالى يقومون بجانب هام من تلك التكاليف .

ولا أريد الإطالة فى تفصيل ما حققته المراكز الاجتماعية من خدمات ، فهو مذكور بالتقرير الذى أصدرته إدارة الفلاح عن عام ١٩٤٢ كما سيتناوله التقرير الجارى إعداده الآن عن المراكز الاجتماعية فى ثلاث سنوات . وسنكتفى بذكر بعض الأمثلة :

تحسين الإنتاج الزراعى وتنويعه :

يقبل أهالى المراكز الاجتماعية على طلب التقـاوى الممتازة من وزارة الزراعة والجمعيـة الزراعية الملكية، وكان لاستعمال تقاوى الأذرة الممتازة بصفة خاصة أثر واضح لمـا اعتاد صغار الفلاحين من عدم الاهتمام بانتقاء تقاوى هذا المحصول الهام .

وكان لاتصال وإرشاد الاخصائى المستمر واستعانته بالحقل الإرشادى الذى وافقت وزارة الزراعة على إنشائه فى كل مركز قيمة عظيمة فى رفع مستوى الإنتاج، فقد اقتنع الفلاحون بأهمية اتباع الأساليب السليمة الحديثة بعد أن شاهدوا ارتفاع غلة الحقل الارشادى، حتى وصل فى كثير من الأحيان إلى ٥٠٪ زيادة عن محصول الحقول المجاورة. ويسرنى أن أذكر أن هذا الفرق بين محصول الحقل الإرشادى وزراعات الأهالى فى تناقص مستمر بسبب أخذهم بالتعاليم التى تتبع فى زراعة هذا الحقل.

وتتزايد مساحة الخضر فى كل المراكز وقد بلغت فى أحد المراكز القريبة من القاهرة حوالى ٦٠٠ فدان بعد أن كانت حوالى ١٢٠ فدانا فقط وذلك مع أن جملة الزمام المزروع بالجهة ١٠٠٠ فدان.

الإنتاج الحيوانى :

ويقبل الأهالى على الكتاكيت الممتازة التى توزعها وزارة الزراعة بعد أن شاهدوا الفرق فى حجم الدجاج والبيض وكثرته. وأكبر دليل على هذا الاقتناع أنهم يدفعون فى بعض الجهات ٣ قروش ثمنا للكتكوت الواحد بما فى ذلك مصاريف النقل بالرغم من أن ثمن الكتكوت البلدى فى القرية لا يتجاوز ١٥ مليما.

وقد زودتنا وزارة الزراعة بنحلين من طلائق الجاموس الممتازة فى كل مركز يقبل الأهالى عليها ويسجل ويراقب الاخصائى نتاجها. ولنا وطيد الأمل فى أن هذه العملية ستسفر عن نتائج باهرة لصغار الفلاحين الذين يقتنون الجاموس.

والأشجار الخشبية وأشجار التوت تتزايد سنويا، وقد أدخلت تربية دودة الحرير والنحل فى كثير من الجهات وكذا صناعة العجوة.

الصناعات الزراعية والمنزلية :

وقد نجحت المراكز فى نشر الصناعات المنزلية واختارت لذلك أفقر العائلات. وأهم تلك الصناعات نسج القطن وغزل ونسج الكتان وغزل الصوف وصنع البطاطين والكليم والسجاد وصناعات منتجات النخيل كالأثاث من الجريد والدواسات والمشايات والفرش من الليف وخوص الطرابيش من الزعف، وقد مهرت بنات القرى فى أشغال الإبرة والتريكو وستقيم إدارة الفلاح سوقا فى الشهر القادم لبيع منتجات تلك المراكز.

وأذكر على سبيل المثال أن أحد الأولاد الذين تعلموا صناعة الدواسات من الليف حصل على عمل فى أحد الملاجىء بالقاهرة براتب قدره ٦ جنيهات شهريا علاوة على الأكل والنوم إلا أنه بعد شهرين ترك العمل فى الملجأ وفضل العودة للعمل لحسابه بالقرية إذ أن ذلك أجدى عليه.

وقامت لجنة الاحسان فى أحد المراكز باستئجار خمسة أفدنة قسمتها إلى قطع تتراوح بين ٤ و ٦ قراريط وزعتها بين العائلات التى لا حقول لها سواء عن طريق الملك أو الإيجار وزودتهم بالتقاوى والكيماويات على أن تزرع خضرا وكانت النتيجة باهرة وحصلت تلك العائلات بعد سداد الإيجار والسلف على بضعة جنيهات فى العام بجانب ما تستهلكه شخصيا من تلك الخضر .

الفصول الليلية :

وهناك فصول ليلية فى كل القرى لتعليم الكبار وقد بلغ عدد هذه الفصول فى إحدى القرى تسعة وفى قرية ثانية خمسة . هذا كما انشئ فى بعض المستوصفات فصول لتعليم بنات ونساء القرية القراءة والكتابة .

ردم البرك :

وقد ردم الكثير من البرك لتحويلها إلى متنزهات . ولم تجاوز تكاليف الردم ربع التكاليف الحكومية العادية وذلك بفضل تعاون الأهالى .

التقدم الصحى :

ولم تظهر أية حالة للتيفوس فى بعض المراكز بالرغم من انتشار هذا المرض فى القرى المجاورة وذلك بسبب حملات النظافة المنظمة الشاملة . وقد سجلت وزارة الصحة هذا المجهود لوزارة الشئون الاجتماعية فى العام الماضى .

وتبلغ نسبة الولادات داخل المستوصف حيث تتوفر الوسائل الصحية أكثر من نصف جملة الولادات فى القرية فى بعض الجهات . وهى نسبة لم تصل إليها الأوساط الراقية فى العواصم .

نظافة القرى :

ويسرنا أن نذكر أن كل من زار تلك القرى من المعنيين بالاصلاح الريفى لاحظ الفرق الملموس فى نظافة تلك القرى ، طرقها ومنازلها وأشخاصها ، كما لاحظ تحسن صحة الأهالى فيها وبخاصة صغار الأولاد .

حماسة الاهالى :

وقد استلفت نظر هؤلاء الزوار بصفة خاصة ماشاهدوه من حماسة الأهالى واعتزازهم بقراهم واستعدادهم لخدمتها .

تعميم تكاليف المركز الاجتماعى :

وفى النهاية أود أن أسجل أن تكاليف إنشاء المركز الاجتماعى الذى يقوم بخدمة عشرة آلاف من السكان خدمة شاملة لايكلف الحكومة فى الظروف الطبيعية أكثر من ١٥٠٠ جنيه كما أن ماتتحمله الحكومة من مصاريف ادارة سنوية يبلغ ١٥٠٠ جنيه أيضا، وعلى ذلك فتعميم تلك المراكز يكلف الدولة ١٣ مليون جنيه للانشاء، ومثل هذا المبلغ سنويا للإدارة يخدم به ثلاثة أرباع السكان ويكلف الدولة ٢٪ فقط من ميزانيتها وتبلغ تكاليف الفرد نظير هذه الخدمات الشاملة ١٥ قرشا فى السنة وهو مبلغ ضئيل للغاية، وسيتوفر للحكومة فى هذه الحالة اضعاف هذا المبلغ مما ينفق الآن على بعض المشروعات الحكومية غير الشاملة غير الموحدة مما تتضمنه الآن ميزانيات الوزارات المختلفة كالشؤون الاجتماعية والصحة والزراعة . ذلك بجانب ماتكسبه البلاد من رفع المستوى الاجتماعى للفلاح وتدريبه على ممارسة حقوقه وواجباته .

ونأمل أن لايتأخر اليوم الذى يوضع فيه برنامج شامل للنهوض بالفلاح والتربية . وأن يحظى هذا البرنامج بتنفيذ سليم سخى ثابت لايهمل أو يتغير بتغير الأشخاص والوزارات .

أحمد حسين

إن الفقر لا يعالج بالمسكنات !

ولا يمكن انقاذ الفلاح إلا إذا ساعدناه على أن يتخلص منه بنفسه ، بأن نوفر له العمل الذى يمكنه فى أن يعيش هو وأولاده بمجهوده الفردى عيشة ملائمة دون أن ينتظر من أحد إحسانا أو صدقة . "

" محمد ذو الفقار يك "